أسباب الفساد المالي والإداري
من وجهة نظر مراجعي ديوان المحاسبة الليبي

د. عادل امحمد الشويرف*
د. عادل رمضان حيـــــدر*

الملخص:

تلقى ظاهرة انتشار الفساد المالي والإداري اهتماماً واسعاً من قبل الباحثين في الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواءٍ لما لها من أثرٍ سلبي على تحقيق التنمية المستدامة في تلك الدول. ومن خلال الاطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة تبين أن هناك عدة أسباب تؤدي إلى انتشار هذه الظاهرة تختلف من بلدٍ إلى آخر باختلاف عدة عوامل منها، العوامل البيئية والاقتصادية والاجتماعية. لذا تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على أسباب الفساد المالي والإداري في ليبيا وبالتالي محاولة وضع مقترح لمكافحته والحد منه في ضوء النتائج التي ستخلص إليها الدراسة.

تم تصميم صحيفة استبيان ووزعت على عينة من مراجعي ديوان المحاسبة بالمنطقة الغربية، حيث تناولت الصحيفة ستة عوامل تمالتعرف عليها من خلال الدراسات السابقة لهذه الظاهرة كمسببات للفساد، وهذه العوامل هي: العوامل الشخصية والعوامل التنظيمية والمؤسساتية وعوامل البيئة السياسية وعوامل البيئة الاقتصادية وعوامل البيئة الاجتماعية وعوامل البيئة القانونية والتشريعية. وتوصلت الدراسة إلى أن العوامل التي تمت دراستها تسبب في ظهور وانتشار الفساد المالي والإداري، ولكن بمتوسطات حسابية مختلفة؛ حيث كانت العوامل المرتبطة بالبيئة القانونية والتشريعية وكذلك عوامل البيئة السياسية من أهم هذه العوامل، أما العوامل الشخصية فهي الأقل تأثيراً على انتشار الفساد؛ على الرغم من أن إحدى أسبابها (انعدام الوطنية وضعف الوازع الديني لدى الموظف) جاءت في المرتبة الأولى من بين كافة أسباب العوامل.

*– محاضر بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والتجارة– جامعة المرقب.

كلمات ذات صلة (key words): الفساد المالي والإداري، عوامل مسببة للفساد المالي والإداري، مراجعي ديوان المحاسبة الليبي، المتوسط الحسابي.

مقدمة ومشكلة الدراسة:

الفساد المالي والإداري أحد المخاطر التي تواجه اقتصاديات دول العالم بشكل عام والدول النامية بشكل خاص وذلك لكونه تبديداً وسرقة للأموال من قبل المفسدين والمستغلين؛ وبالتالي حرمان البلاد من ثرواتها ومن ثم انتشار الفقر والتخلف. فهو لايختص بشعب معين ولابدولة معينة أو ثقافة دون أخرى فهو موجود في جميع دول العالم، فالفساد قد يؤدي إلى انهيار الحكومات في كل من الدول المتقدمة ودول العالم الثالث (Mashal, 2011; Mauro, 1998)؛ ولكن انتشاره في الدول النامية يعد أشد ضرراً، وذلك لأسبابٍ متعددةٍ منها ضعف أجهزة الإدارة العامة، أو ضعف الأخلاقيات الوظيفية، أو غياب الرقابة الفعالة في هذه الدول (زين الدين، جابر، 2012؛ Mashal, 2011).

كما أن المناخ في الدول النامية مهيأٌ لانتشار الفساد وذلك بسبب انتشار الفقر وانخفاض المرتبات وارتفاع مخاطر الحوادث والأمراض والبطالة، بالإضافة إلى أن ضعف النظام التشريعي والقضائي وكذلك عدم الاستقرار السياسي في هذه الدول قد يدفع الناس إلى السعي للحصول على أموال بأي وسيلة (Mashal, 2011). هذا مما سبب في ازدياد فرص الفساد واستشرائه بشكل كبير في الدول التي تمر بمراحل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (كلاب وآخرون، 2006).

ويعتبر الفساد تصرف غير شريف وغير قانوني خصوصاً من الموظفين الحكوميين (الاستخدام السيئ للسلطة)، حيث يرى الاقتصاديون الفساد كالرمل في عجلة الاقتصاد أي يمثل عائقاً للتنمية، بينما يراه السياسيون كالشحم في هذه العجلة (Mashal, 2011) أي ضرورة وجود الفساد حتى تسير عجلة الاقتصاد، حيث

يعرف الفساد بأنه "خلط الشيء الرديء بالجيد بغرض إظهار الشيء على غير حقيقته لتحقيق منفعة شخصية وهو بذلك يشكل جزءاً من الفساد في معناه الواسع الذي يعرف بأنه كل عمل يتضمن سوء استخدام للسلطة العامة لأغراض خاصة، وهو أيضاً خروج عن النظام والقانون أو استغلال غيابهما وتجاوز السياسة والأهداف المعلنة والمعتمدة من قبل السلطة السياسية وغيرها من المؤسسات الشرعية وذلك بغية تحقيق منفعة شخصية سواء أكانت سياسية أو اجتماعية أو مالية للفرد أو للجماعة" (كلاب وآخرون، 2006، ص3).

وأكثر التعاريف انتشاراً للفساد هو سوء استخدام الوظيفة الحكومية لتحقيق مكاسب خاصة أو شخصية، وهذه المكاسب قد تكون خاصة أو لمجموعة معينة أو عائلة أو قبيلة أو طبقة أو أصدقاء أو أحزاب ينتمي إليها أو غيرها (Tanzi, 1998; Treisman, 2007). كما أن منظمة الشفافية الدولية[1] (Transparency International) عرفته بأنه "استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة"، أما المصرف الدولي World Bank فعرفه بأنه "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص". من ذلك يلاحظ أن الفساد يقتصر فقط على القطاع العام دون الخاص، ولكن يرى Tanzi (1998) أن الفساد قد يكون أيضاً في القطاع الخاص وخاصة في الشركات الخاصة الضخمة أو الأنشطة الخاصة التي تخضع لتنظيم الحكومة.

ويتخذ الفساد أشكالاً عدة منها الرشوة والابتزاز والاحتيال والاختلاس والمحاباة والمحسوبية ونهب أموال الدولة وممتلكاتها أو الاستيلاء عليها لغرض الاستخدام الخاص والتهرب الضريبي وتبييض الأموال وغيرها (عبود، 2010؛

1- منظمة الشفافية الدولية هي منظمة عالمية غير حكومية تأسست عام 1993 في برلين وتعنى بالشفافية وكبح الفساد ولها فروع في تسعين دولة حول العالم، وتعد المنظمة تقريراً سنوياً منذ عام 1995.

Myint, 2000). ويرى Ng (2006) أن الفساد ليس مجرد تقديم رشوة ولكن يتعداها ليضم أيضاً سوء استخدام السلطة في القطاع العام، فلو أن موظفاً في الحكومة مثلاً تظاهر بأنه مريض ليحصل على إجازة فهذا يعتبر سوء استخدام للسلطة، وكذلك لو قام رئيس دولة ببناء مطار في مدينته الصغيرة فهذا أيضا يعتبر من الفساد، مما يعني أن الفساد لا يقتصر فقط على الرشوة بل يتعداها إلى ممارسات أخرى غير متعلقة بالمال فقط (Tanzi, 1998).

أكدت معظم تقارير التنمية البشرية أن الدول الفقيرة من أكثر الدول التي تعاني من مشكلة غياب الأدوات الحديثة في معالجة ظاهرة الفساد المالي والإداري وقد احتلت مجموعة الدول العربية والإفريقية مراكز متواضعة جدا في مسألة مكافحة الفساد وذلك حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية بشأن مؤشرات الفساد لعام 2012 Corruption Perceptions Index. ومن خلال الاطلاع على تقرير مؤشرات الفساد لسنة (2012) الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، يتضح أن الفساد يعتبر أكبر خطر يواجه البشرية، فالفساد يدمر الحياة والمجتمعات ويضعف الدول والمؤسسات كما أن الفساد يخلق غضب عام، والذي قد يهدد أكثر بفقدان استقرار المجتمعات وتفاقم الصراعات العنيفة. ولإعداد هذا التقرير استخدمت المنظمة مقياس من 0 (مستوى فسادٍ عالٍ جداً) إلى 100 (عدم وجود فساد) لقياس مؤشر الفساد في عدد من الدول، وقد تبين من نتائج التقرير أنه لا توجد دولة تحصلت على درجة ممتازة؛ حيث أن ثلثي الدول التي تضمنها التقريرتحصلت على أقل من 50 نقطة، وهذا دليل على أن الفساد يعتبر مشكلة تعاني منها معظم الدول، كما أظهر التقرير أن أغلب المجتمعات والحكومات مازالت بحاجة لأن تعطي أولوية واهتمام أكثر لهذه الظاهرة.

وقد شمل تقرير المنظمة الدولية للشفافية لعام 2012 مسح 174 دولة، والذي يبين أن كل دول الربيع العربي ومعظم دول منطقة الاتحاد الأوروبي وخاصة الدول

التي تأثرت بالأزمة المالية كان أداؤها سيئاً؛ حيث جاءت ليبيا في المرتبة 160 مـــن بين 174 دولة متبوعة بدولة العراق في المرتبة 169 والسودان في المرتبة 173. إن تقارير الشفافية المنشورة خلال الفترة من 2003 إلى 2011 تشير إلى ارتفاع مؤشـــر الفساد في ليبيا خلال هذه الفترة (Domoro&Agil, 2012) وقد صدر مؤخراً تقرير الشفافية عن سنة 2013 حيث شمل المسح 175 دولة وجاءت ليبيا في المرتبـــة 172 والدولة العربية الوحيدة التي جاءت بعد ليبيا هي السودان حيث جاءت فـــي المرتبـــة 174 (International Transparency 2013). وفي ذات التقرير جـــاءت قطـــر كأفضل دولة عربية شفافية حيث جاءت في المرتبة 28 ثم سلطنة عمان في المرتبـــة 61 ثم المملكة العربية السعودية والأردن في المرتبة 63، 66 على التوالي.

مما سبق يتضح أن ظاهرة الفساد تعتبر تحدياً كبيراً للمجتمعات والحكومـــات معاً، نتيجة لجسامة الآثار السلبية لهذه الظاهرة والمتمثلة في الهدر الواســـع للثـــروات الوطنية وضياع فرص التنمية الحقيقية الأمر الذي يستوجب ضرورة وضـــع خطـــط لمكافحته من خلال معرفة أسبابه ومن ثم معالجة هذه الأسباب لمكافحة هذه الظاهرة، وبالتالي فإن هذه الدراسة ستحاول الإجابة على التساؤل التالي:

ما هي أسباب الفساد المالي والإداري في ليبيا من وجهة نظر مراجعي ديوان المحاسبة؟

أهداف وأهمية الدراسة:

إن الهدف من هذه الدراسة هو تقديم ما توصلت إليه الدراسات السابقة فيمـــا يتعلق بأسباب ظهور وانتشار الفساد المالي والإداري وكذلك معرفة تلك الأسباب التي تقف وراء ظهور الفساد المالي والإداري في ليبيا ومعرفة أي منها أكثر تـــأثيراً مـــن وجهة نظر مراجعي ديوان المحاسبة الليبي تمهيداً لاقتراح الحلول والمعالجات اللازمة لمكافحته وتخفيف حدة آثاره على الاقتصاد والمجتمع الليبـــي، وتكمـــن أهميـــة هـــذه الدراسة في كونها تمثل محاولة لإيجاد طريقة لمحاربة الفساد المـــالي والإداري مـــن

خلال تسليط الضوء على أسبابه واقتراح طرق مكافحته، كما تستمد الدراسة أهميتها من ندرة الدراسات حول هذه الظاهرة في البيئة الليبية.

أسباب الفساد المالي والإداري:

لقد تعددت الآراء وتباينت وجهات النظر من قبل الكتاب والباحثين في تحديدهم للأسباب الكامنة وراء ظاهرة الفساد المالي والاداري وممارسته من قبل العاملين في الأجهزة الحكومية والخاصة، وسواء أكان ذلك بأسلوب فردي أم جماعي.

ويمكن حصر أهم تلك الأسباب، والتي ستتناولها الدراسة الحالية، كالتالي:

– العوامل الشخصية: تشير بعض الدراسات والكتاب إلى أن هناك علاقة بين خصائص الفرد وممارساته الإدارية الفاسدة، فالبعض يرى أن الفساد مشكلة فردية وليست مشكلة جماعية أو عامة (الهواري، 2012). هناك مجموعة من العوامل الشخصية التي تساعد على انتشار الفساد منها العمر، حيث أن حاجات الموظف الشاب الكثيرة قد تكون سبباً لممارسات مالية وإدارية فاسدة، ومدة الخدمة؛ فالموظفين الذين تكون مدة خدمتهم طويلة قد يسهل عليهم إخفاء الممارسات غير السليمة وقد يؤثر ذلك على الموظفين حديثي الوظيفة، وأيضاً المستوى الدراسي؛ فالأفراد الذين يتحصلون على شهادات عليا بأسلوب غير علمي وغير مشروع وكذلك الحصول على الوظيفة بطريقة غير قانونية أيضاً قد تكون سبباً لممارسات مالية وإدارية فاسدة. وكذلك الجنس فالرجال عادة يميلون أكثر لممارسة الفساد. وأخيرا المهنة والتخصص؛ فحالات الفساد في الوظائف الإدارية قد تكون أكثر منها في الوظائف الفنية (بن تركي، شرفي، 2012).

– العوامل التنظيمية والمؤسساتية: هناك عدة عوامل تنظيمية ومؤسساتية تقف وراء انتشار الفساد المالي والإداري، فأغلب هذه العوامل تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في السلوك الإداري أو التنظيمي بحيث تجعله سلوكاً منضبطاً أو منحرفاً. ومن أهم

هذه العوامل عدم وجود ثقافة تنظيمية قوية ومتماسكة وكبر حجم المنظمة الأمر الذي يؤدي إلى وجود ترهل وبطالة مقنعة وبيروقراطية عالية، وكـذلك ضـعف النظـام الرقابي والعلاقة مع المسؤولين في الإدارات العليا وعدم وضـوح العمـل وأهـداف المؤسسة وشفافية عملها، وكذلك عدم وضوح الصلاحيات والسلطات وعـدم تناسـب الهيكل التنظيمي مع طبيعة العمل، وأخيراً عدم الاسـتقرار الـوظيفي خاصـة فـي الإدارات العليا (بن تركي، شرفي، 2012). وهناك من يـرى بـأن الفـساد المـالي والإداري ما هو إلا نتيجة لوجود هياكل قديمة لأجهزة الدولة لاتتوازن مع طموحـات الأفراد ولا تستجيب لمطالبهم واحتياجاتهم مما يدفعهم إلى اللجوء إلى طـرق أخـرى لتحقيق أهداف ذاتية (عبداللطيف، 2006). وبذلك يتضح أن هناك عوامل من داخـل المنظمة قد تساعد على انتشار الفساد المالي والإداري.

– عوامل البيئة السياسية: يرى بن تركي وشرف (2012) أن العوامل السياسية مـن أكثر العوامل دعماً لانتشارالفساد المالي والإداري في الدول النامية، كما أن الـبعض يعتبر أن من الأطراف التي تساعد على انتشار الفـساد المـالي والإداري الأحـزاب السياسية التي يعتبرها البعض في كل من الدول المتقدمة والنامية بؤرة مشكلة الفساد، ويظهر ذلك بشكل كبير في الدول النامية حديثة الديمقراطية والتي لا يمكن الاعتمـاد على مؤسساتها السياسية والاقتصادية بعد (Salifu, 2008).

وتتمثل العوامل السياسية في عدة عوامل منهـا محدوديـة قنـوات التـأثير الرسمية على قرارات الأجهزة الإدارية والحكومية، وضعف العلاقة بين هذه الأجهزة والمواطنين، والتعالي وغياب الأنظمة الرقابية (خلف، 2011؛ عبـداللطيف، 2006)، وكذلك عدم الاستقرار السياسي، وعدم وجود دستور دائم، وعـسكرة المجتمـع (بـن تركي، شرقي 2012)، وسيطرة الدولة على وسائل الإعـلام (بـن تركـي، شـرقي 2012؛ شريف، 2012)، وضعف منظمات المجتمع المـدني (بـن تركـي، شـرقي

2012)، وغياب الحريات ونظام الديمقراطية (شريف، 2012). وتتمثل أيضاً في تفشي البيروقراطية الحكومية والمغالاة في مركزية الإدارة الحكومية إضافة إلى ضعف أداء السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية (الهواري، 2012). ومن جانبٍ آخر هناك دلائل تشير إلى أن الدول المتقدمة التي تطبق الديمقراطية من فترة طويلة وحرية إعلامية والتي تشارك المرأة فيها في الحكومة ولديها نظام اقتصادي مفتوح تكون درجة الفساد فيها منخفضة (Treisman, 2007).

– عوامل البيئة الاقتصادية: يعتبر الاقتصاد مدخلاً لممارسة الفساد المالي والإداري بمختلف أنواعه، فيرى بعض الباحثين الفساد من خلال المدخل الاقتصادي بأنه نتيجة لعدم العدالة في توزيع الثروة (خلف، 2011؛ عبداللطيف، 2006) كما يرى كثير من الباحثين أن السياسات الاقتصادية والنقدية المرتجلة للدولة بسبب سوء التخطيط قد تكون من الدوافع التي تشجع على الفساد (بن تركي، شرفي 2012؛ خلف، 2011؛ عبود، 2010). فيمكن اعتبار البطالة وانخفاض مرتبات موظفي الدولة من الأسباب الاقتصادية الرئيسة (الهواري 2012؛ بن تركي، شرفي 2012؛ دله، الهندي، 2003؛ عبداللطيف 2006؛ عبود، 2010)، حيث إن الدول ذات الإيرادات المنخفضة ومصادر الدخل غير المتعددة قد تكون عرضةً أكثر إلى انتشار البطالة مما يجعل من الصعب صرف مرتبات مجزية لموظفي القطاع العام فيكونون أكثر تعرضاً للرشوة وهذا ينطبق على أغلب موظفي حكومات الدول النامية؛ حيت تدفع لهم مرتبات زهيدة. وبشكل عام كلما كانت المرتبات قليلة (بالنظر إلى تكلفة العيش والخدمة المقدمة) أو غير متوازنة أدى ذلك إلى احتمالية خضوع موظفي الدولة إلى الإغراءات (Graaf, 2007; Mauro, 1998; Salifu, 2008). كما أن تدهور قيمة العملة ومحدودية فرص الاستثمار وتخصيص أموال طائلة للأجهزة الحكومية لتنفيذها دون أن تكون هناك رقابة أو مُتابعة أو مُساءلة تعتبر من أهم العوامل الاقتصادية التي

تساعد على انتشار الفساد المالي والإداري (بن تركي، شرفي 2012؛ عبود، 2010). مما سبق يتضح أن الأوضاع الاقتصادية المتردية ومنها ارتفاع تكاليف المعيشة قد يحفز على ممارسة الفساد.

– عوامل البيئة الاجتماعية: يمكن تفسير الفساد من خلال المدخل الاجتماعي بعوامل اجتماعية وثقافية بحتة؛ فالعوامل الاجتماعية تؤثر تأثيراً كبيراً ومباشراً على سلوك العاملين في الأجهزة الحكومية المختلفة في أي مجتمع. فغالباً ما يتم التعيين والاستخدام للعاملين بالدولة بناءً على العلاقات الاجتماعية والمحاباة وليس على أسس علمية، الأمر الذي أدى إلى زيادة ثقل كاهل المؤسسات بعدد كبير من القوى العاملة وتحملها بأعباء مالية وزيادة مسؤولياتها الاجتماعية. كما أن انهيار القيم الأخلاقية واستبدالها بأطر قيمية منحرفة في المجتمع قد يؤدي إلى انتشار الفساد المالي والإداري (عبداللطيف، 2006)، فالسلوك المنحرف في الغالب لا ينشأ نتيجة بواعث ودوافع فردية بل يشكل جنوحاً اجتماعياً فهو حصيلة التعاون بين كل من النظام الاجتماعي وثقافة المجتمع حيث يصبح المجتمع ينظر إلى أن الفساد واقع أفرزته الثقافة (الهواري، 2012).

إن مجتمعات الدول النامية قد تتميز بسمات تجعل احتمال حدوث الفساد فيها أكبر من مجتمعات الدول المتقدمة؛ لأنها مجتمعات تسودها ثقافة تقليدية تشمل تقديس العادات والتقاليد والتشديد على السلطة بالمولد وليس بالجدارة ووجود عقوبات اجتماعية أكثر منها قانونية، وشيوع الولاءات الخاصة كالولاء للأسرة والقبيلة والتركيز على فكرة العائلة الممتدة وارتباط الفرد بأقاربه والقبيلة التي ينتمي إليها (الهواري، 2012؛ دله، الهندي 2003) فتصبح هذه العوامل مقبولة في المجتمع ومن ثم شيوع ثقافة الفساد فيه. كذلك البيئة الثقافية في الدول النامية تتسم بالانغلاق والخوف من الانفتاح الأمر الذي يؤدي إلى نمو وانتشار الفساد (بن تركي، شرفي 2012)،

وعليه فإن العوامل الاجتماعية تتمثل في تأثير البيئة الاجتماعية على سلوك الموظفين فالعادات والتقاليد السيئة من الممكن أن تشكل مدخلاً لارتكاب الفساد المالي والإداري.

– عوامل البيئة القانونية والتشريعية: من الممكن أن تساهم السلطة التشريعية في انتشار الفساد المالي والإداري خاصة إذا كانت لا تتصف بالنزاهة وكذلك عدم الاستقلالية والخضوع الكامل للسلطة السياسية والتنفيذية بالدولة. ويرى الشيخلي (2003) أن الفساد ينتشر في الأنظمة المستبدة خاصة؛ حيث تنفرد فيها السلطة التنفيذية بالسلطة المطلقة وتطغى على السلطتين الأخريين التشريعية والقضائية. ويمكن حصر أهم عوامل البيئة القانونية والتشريعية إلى التعسفية في إصدار القوانين والتغيير المستمر فيها، وسوء صياغة القوانين واللوائح المنظمة للعمل نتيجة الغموض والتضارب ومن ثم الازدواجية في تفسيرها (الشيخلي، 2003؛ بن تركي، شرفي 2012؛ خلف 2011). وأيضا ضعف الجهاز القضائي وأجهزة الرقابة الإدارية والمالية (بن تركي، شرفي 2012؛ الشيخلي 2003)، و الإجراءات المطولة للقضاء (الشيخلي، 2003). وأيضا عندما يكون نظام القضاء في الدولة غير نزيه وغير عادل؛ كأن لا يتم معاقبة المفسدين والمجاملة لصالح أصحاب المال والنفوذ، حيث يمكنهم تفادي أي دعوات قضائية أو اتهامات بالفساد، بينما يحرم بقية العامة من حقوقهم في الحصول على خدمات قضائية عادلة وفعالة قد تكون من أسباب انتشارالفساد المالي والاداري (Ng, 2006; الهندي، 2003؛ عبود، 2010).

من هنا يمكن القول إن العوامل التي تساعد على انتشار الفساد المالي والإداري متعددة ولايمكن حصرها في عامل واحد أو عوامل معينة مرتبطة ببيئة معينة؛ الأمر الذي يتطلب تظافر جميع الجهود وجميع الأطراف في المجتمع لمكافحة هذا المرض الفتاك الذي قد يؤدي إلى انهيار الدولة.

الدراسات السابقة:

1- دراسة عبود (2010): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على آراء ووجهات نظـــر مواطني محافظة الديوانية بالعراق حول الأسباب التي تقف وراء ظهور الفساد المالي والإداري في العراق وذلك باستخدام استمارة استبيان أعدت لهذا الغرض؛ حيث قـــام الباحث بتوزيع صحيفة الاستبيان على عينة عشوائية مكونة من 300 شـــخص. وقـــد خلصت الدراسة فيما يخص أسباب الفساد إلى أن المستجوبين يرون أن أهم سببين من أسباب الفساد غياب الالتزام الأخلاقي والديني وقلة المساءلة القانونية يليهمـــا ضـــعف المؤسسات الرقابية وعدم جديتها يليه الدور السلبي للاحتلال ثم وهمية بعض المشاريع والمبالغة في تكلفة البعض الآخر وأخيراً اتساع صلاحية بعـــض المـــسؤولين وعـــدم متابعتهم.

مما سبق يتضح أن الدراسة لم تأخذ في الاعتبار كل العوامل المـــسببة فـــي انتشار الفساد المالي والإداري التي تم تناولها فـــي الدراســـات ذات العلاقـــة حيـــث اقتصرت على ست أسباب تمثل بعض العوامل فقط. كما أن عينة الدراسة شملت عينة من سكان محافظة الديوانية العراقية ولم يتم التطرق لمبررات اختيار العينة.

2- دراسة Kamba&Sakdan (2012): هدفت هذه الدراسة إلى دراســـة ظـــاهرة الفساد في ليبيا من خلال الإجابة على تساؤلات هي: ما وجهة نظر عينـــة الدراســـة حول انتشار ظاهرة الفساد؟ ما أسباب انتشار الفساد وما أكثر الأنواع انتـــشاراً؟ ومـــا الحلول المقترحة لمساعدة الحكومة لمكافحة هذه الظاهرة؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات قام الباحثان بتوزيع قائمة استقصاء على عـــدد 400 موظف اختيروا عشوائياً من موظفي الإدارات العليا في خمس وزارات (وزارة التعليم والبحث العلمي، ووزارة الاقتـــصاد والتجـــارة والـــصناعة، ووزارة الـــصحة

والبيئة، ووزارتي التخطيط والمالية والمرافق)، وكذلك من موظفي القطاع العام والقطاع الخاص.

وفيما يخص أسباب الفساد، خلصت الدراسة إلى أن المستجوبين يرون أن جميع العناصر التي سئلوا عنها تعد من مسببات الفساد، ويأتي على رأسها غياب الرؤية والاستراتيجية الواضحة في أداء الحكومة لأعمالها، ويليها عدم توافر الكفاءة والخبرة لدى بعض القياديين في المستويات الإدارية العليا في الجهات العامة.

ومن هنا يتضح أن الدراسة ركزت على عناصر معينة للتعرف على أسباب الفساد دون الأخذ في الاعتبار عوامل شاملة تدرس الأسباب من عدة اتجاهات محتملة كما هو مقترح في الدراسة الحالية.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على عينة عشوائية من مراجعي ديوان المحاسبة الليبي بالإدارة الرئيسية بطرابلس وفروع المنطقة الغربية، حيث تم توزيع صحيفة استبانة على عينة الدراسة، والتي بلغ عددها 185 مراجع، للتعرف على آرائهم بخصوص العوامل المسببة في انتشار الفساد المالي والإداري خلال الفترة من شهر يوليو 2013 إلى شهر أكتوبر 2013، وبلغ ماتم تجميعه 81 صحيفة أي ما نسبته حوالي 44% وهي نسبة مقبولة في دراسات العلوم الإنسانية (Saunders et al., 2009). وقد تم استبعاد عدد 6 صحف استبيان لعدم صلاحيتها لأغراض التحليل وتم اختيار ديوان المحاسبة لأنه يعتبر أحد الأدوات المهمة لمكافحة الفساد، ولكونه أداة فعالة لتحسين الأداء المالي والإداري في مؤسسات الدولة الليبية وصمام أمان في وجه الفساد المالي والإداري وتصحيح الأخطاء وضبط التجاوزات والمخالفات.

تتكون الاستبانة من جزأين، الجزء الأول خاص بالمعلومات العامة عن المستجوبين كالمستوى التعليمي وسنوات الخبرة، والجزء الثاني يتعلق بالست عوامل

التي يعتقد أنها تسبب في (تؤدي إلى) ظهور ظاهرة الفساد وانتشارها (شخصية، تنظيمية ومؤسساتية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية، وقانونية وتشريعية). تم استخدام مقياس مكون من خمس أوزان (Five-Point Likert Scale) لتجميع آراء المشاركين حول مشكلة الدراسة، ففي المقياس المستخدم أعطيت العبارة "لا تسبب" وزناً قدره (1) والعبارة "تسبب إلى حد ما" (2) والعبارة "تسبب بشكل متوسط" (3) والعبارة "تسبب بشكل كبير" (4) والعبارة "تسبب بشكل كبير جداً" (5)؛ أي أن أوزان المقياس المستخدم والأسباب كانت في نفس الاتجاه.

وبما أن المقياس المستخدم يتكون من خمس أوزان؛ فإنه ولأغراض هذه الدراسة عُدَّ المتوسط الحسابي للعوامل أو للأسباب الذي يفوق 4.00 مسبب بشكل كبير جداً للفساد المالي والإداري، وبناءً على ذلك تم تحديد 17 سبب من كل العوامل والتي متوسطاتها الحسابية أكبر من 4.00 والتي سيتم تناولها لاحقاً بشيء من التفصيل.

يوضح الجدول (1) المعلومات العامة عن عينة الدراسة ويتضح أن 81 % تقريباً من المشاركين يحملون شهادات جامعية من بينهم 9 مشاركين يحملون مؤهلات عليا، وكذلك غالبية المشاركين (77.30%) كان تخصصهم محاسبة، وأن 16 % منهم كانت لديهم تخصصات أخرى كالقانون والهندسة. ويمكن أيضاً ملاحظة أن أغلب المشاركين (56.00%) لديهم خبرة في شغل وظيفة مراجع بالديوان لمدة 10 سنوات فأكثر.

جدول (1) المعلومات العامة عن المشاركين في الدراسة

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية %
دكتوراه	2	2.70
ماجستير	7	9.30
بكالوريوس	52	69.30
دبلوم عالي	9	12.00
دبلوم متوسط	2	2.70
أخرى	3	4.00
المجموع	**75**	**% 100**

التخصص	التكرار	النسبة المئوية %
محاسبة	58	77.30
إدارة	2	2.70
اقتصاد	3	4.00
أخرى	12	16.00
المجموع	**75**	**% 100**

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية %
أقل من 5 سنوات	14	18.70
5 سنوات وأقل من 10 سنوات	19	25.30
10 سنوات فأكثر	42	56.00
المجموع	**75**	**% 100**

ولقياس معامل ثبات ودقة أداة جمع البيانات (Reliability)، تم استخدام مقياس كرونباخ ألفا (Cronpach Alpha) لقياس درجة التوافق بين الأسباب الخاصة بكل عامل من العوامل قيد الدراسة وكذلك قياس درجة التوافق بين جميع أسباب العوامل في آنٍ واحد. ومن خلال الجدول (2) يتضح أن معامل الثبات والدقة لجميع العوامل يعتبر مرتفعاً نسبياً فيما عدا العوامل الشخصية (58.6 %) والتي تعتبر قيمة متوسطة ومقبولة (Hair et al.,2011) ويمكن أيضاً ملاحظة أن قيمة هذا

المعامل للعوامل مجتمعة (92.30 %، لـــ 48 سبب) يُعد مناســباً لأغــراض هــذه الدراسة.

جدول (2) معامل دقة أداة جمع البيانات(كرونباخ ألفا)

العوامل	عدد الأسباب"الأسئلة"	كرونباخ ألفا Cronbach's Alpha
العوامل الشخصية	6	% 58.60
العوامل التنظيمية والمؤسساتية	12	% 75.00
عوامل البيئة السياسية	7	% 74.80
عوامل البيئة الاقتصادية	8	% 81.60
عوامل البيئة الاجتماعية	8	% 80.80
عوامل البيئة القانونية والتشريعية	7	% 81.10
العوامل مجتمعة	**48**	**% 92.30**

الدراسة العملية:

اعتمد تحليل البيانات على المتوسطات الحسابية للعوامل والأسباب المكونــة لهذه العوامل، وتوضح الجداول الست القادمة المتوسط الحسابي لكل من العوامل على حده، وكذلك المتوسط الحسابي لأسباب العوامل وترتيب كل سبب ضــمن مجموعــة الأسباب وأيضاً ترتيب كل سبب ضمن جميع الأســباب المكونــة لجميــع العوامــل مجتمعة. تم اختيار هذه الأسلوب في العرض للتعرف على العوامل التي تسبب الفساد بشكل عام وأيضاً التعمق في التحليل ليشمل معرفة أهمية كل سببٍ من الأسباب.

الجدول (3) يوضح المتوسط العام للعوامل الشخصية (3.5833)، ومتوســط كل سببٍ على حدة، ومن خلال المتوسط العام يمكن القول بأن العوامــل الشخــصية تعتبر مسبباً للفساد بشكلٍ كبيرٍ إلى حد ما (المتوسط أكبر من 3.00 وأقل من 4.00)، وكذلك من الجدير بالاهتمام هنا أن "انعدام الوطنية وضــعف الــوازع الــديني لــدى الموظف" جاء في المرتبة الأولى من بين أسباب العوامل الشخصية وكذلك جاء فــي نفس المرتبة من بين الــ 48 سبب المكونة للعوامل قيد الدراســة بمتوســط حــسابي

4.6216، والذي يمكن تفسيره على أن انعدام الوطنية وضعف الوازع الديني لدى الموظف يسبب بشكلٍ كبيرٍ جداً في ظهور وانتشار الفساد المالي والإداري وهو ما يتفق مع دراسة عبود (2010). وأيضاً من خلال نفس الجدول يمكن ملاحظة أن باقي الأسباب المكونة للعوامل الشخصية جاء ترتيبها في مراتب متأخرة (من 19 إلى 42) ولكن بمتوسطات حسابية تفوق متوسط المقياس المستخدم (3.00).

جدول (3) المتوسط الحسابي وترتيب أسباب العوامل الشخصية

1. العوامل الشخصية	الترتيب ضمن المجموعة	المتوسط الحسابي	الترتيب ضمن الكل
كثرة وتعدد حاجات الشخص حديث التوظيف وقلة موارده	4	3.3243	36
الموظف الذي مدة خدمته طويلة نسبيا تمكنه من معرفة أساليب ارتكاب وإخفاء ممارسات مالية وإدارية غير مشروعة	3	3.4054	33
الحصول على شهادات عليا بأسلوب غير علمي وغير مشروع	2	3.9863	19
الموظفون الرجال يعدون أكثر ميولا لممارسة حالات الفساد المالي والإداري مقارنة بالموظفات بالنساء	5	3.2394	37
الفساد المالي والإداري عادة ما يتواجد في الوظائف ذات الطابع الإداري أكثر منها في الوظائف ذات الطابع الفني	6	2.9028	42
انعدام الوطنية وضعف الوازع الديني لدى الموظف	1	4.6216	1
المتوسط الحسابي للمجموعة		**3.5833**	

يتبين من الجدول (4) أن العوامل التنظيمية والمؤسساتية تسبب أيضاً بشكلٍ كبيرٍ إلى حدٍ ما في ظهور وانتشار الفساد المالي والإداري بمتوسط حسابي 3.8368، وأن متوسط الأسباب المكونة لهذه العوامل ينحصر ما بين 3.00 و4.3333، كما يمكن ملاحظة أن "ضعف نظام الرقابة الداخلية بالمنظمة يجعل من الممارسات الفاسدة

روتيناً سارياً يمر دون مساءلة وعقاب" و "وجود علاقات مع المسؤولين في الإدارات العليا يؤدي إلى ممارسات مالية وإدارية فاسدة ناتجة عن اســتغلال نفــوذهم" جاءتــا ضمن 17 سبب الأولى على مستوى جميع أسباب العوامل الست بمتوســط حــسابي 4.3333 و4.2297 على التوالي. هذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة عبــود (2010) بخصوص ضعف الأنظمة الرقابية في المؤسسات. كما أن "غيــاب الأســس والمعايير التي على ضوئها يتم اختيار الموظفين الأكفاء للوظائف الــشاغرة" يعتبــر مسبب كبير جداً للفساد (4.1622)، وهو ما توصلت إليه دراسة Kamba&Sakdan (2012).

جدول (4) المتوسط الحسابي وترتيب أسباب العوامل التنظيمية والمؤسساتية

2. العوامل التنظيمية والمؤسساتية	الترتيب ضمن المجموعة	المتوسط الحسابي	الترتيب ضمن الكل
عدم وجود ثقافة تنظيمية قوية ومتماسكة (الشعور بالانتماء)	7	3.8768	24
كبر حجم المنظمة وخصوصا في الإدارات العامة	11	3.0000	41
ضعف نظام الرقابة الداخلية بالمنظمة يجعل من الممارسات الفاسدة روتينا ساريا يمر دون مسائلة وعقاب	1	4.3333	5
وجود علاقات مع المسئولين في الإدارات العليا يؤدي إلى ممارسات مالية وإدارية فاسدة ناتجة عن استغلال نفوذهم	2	4.2297	10
عدم وضوح إجراءات العمل وأهداف المنظمة وتدني مستوى الشفافية	4	4.0685	14
عدم وضوح الصلاحيات والسلطات داخل المنظمة، وعدم تناسب الهيكل التنظيمي مع طبيعة العمل	8	3.7867	26
تكدس أعداد كبيرة من الموظفين بالمنظمة لا يمارسون أعمالا فعلية	10	3.1831	38
شعور الموظف وخاصة في الإدارات العليا بأن منصبه ولفترة محدودة يعد فرصة يجب استغلالها	9	3.6027	28

2. العوامل التنظيمية والمؤسساتية	الترتيب ضمن المجموعة	المتوسط الحسابي	الترتيب ضمن الكل
الروتين والبيروقراطية وتعقيد الإجراءات عند تقديم الخدمات للعامة تجعلهم يبحثون عن وسائل غير قانونية (مثل الرشوة) لإنهاء معاملاتهم	5	4.0676	15
عدم التغيير في مراكز السلطة الإدارية والمالية (تدوير الموظفين) ولفترة طويلة نسبيا	8	3.7867	26
غياب الشفافية وعدم الالتزام بتطبيق معايير الإفصاح المحاسبي	6	3.9452	21
غياب الأسس والمعايير التي على ضوءها يتم اختيار الموظفين الأكفاء للوظائف الشاغرة	3	4.1622	12
المتوسط الحسابي للمجموعة		**3.8368**	

وبالنظر إلى الجدول (5) نرى أن المتوسط العام لعوامل البيئة السياسية (3.8368) يزيد قليلاً عن متوسط العوامل التنظيمية والمؤسساتية مما يعني أن لهذه العوامل أيضاً دوراً إلى حدٍ ما كبيراً في ظهور وانتشار الفساد المالي والإداري في الدولة الليبية، وهو ما أكده بن تركي وشرف (2012). وعلى الرغم من أن أسباب عوامل البيئة السياسية كانت بمتوسطاتٍ عاليةً نسبياً (بين 3.4324 و4.3067) إلا أن لها سببين يقعان من ضمن 17 سبب الأولى (المتوسط أكبر من 4.00) من بين كل الأسباب لجميع العوامل. ومن الملاحظ أيضاً أن "هيمنة الساسة غير الوطنيين على مختلف القطاعات في الدولة" يُعد مسبباً بدرجة عالية جداً للفساد وهو ما يتفق مع ما تم التوصل إليه فيما يخص "انعدام الوطنية وضعف الوازع الديني لدى الموظف" إحدى أسباب العوامل الشخصية. وبشكل عام فإن غياب الرؤية الواضحة لأداء الحكومة وضعف أداء أجهزتها يسبب بشكلٍ كبيرٍ جداً في ظهور وانتشار الفساد المالي والإداري في مختلف القطاعات وهو ما أكدته دراسة Kamba&Sakdan (2012).

جدول (5) المتوسط الحسابي وترتيب أسباب عوامل البيئة السياسية

3. عوامل البيئة السياسية	الترتيب ضمن المجموعة	المتوسط الحسابي	الترتيب ضمن الكل
هيمنة الساسة غير الوطنيين على مختلف القطاعات في الدولة	1	4.3067	7
عدم الاستقرار السياسي وتغيير الحكومات بشكل دوري	2	4.1333	13
عدم وجود دستور دائم ينظم الدولة	3	4.0000	18
عسكرة الدولة (الحكم العسكري)	4	3.9726	20
سيطرة الدولة على الإعلام وكثرة القيود المفروضة عليه	6	3.5070	31
عدم وجود مؤسسات المجتمع المدني أو ضعف دورها تجاه المجتمع	7	3.4324	32
ضعف العلاقة بين الحكومة وأجهزتها الإدارية والجمهور	5	3.8493	25
المتوسط الحسابي للمجموعة		**3.8913**	

أما فيما يتعلق بالعوامل الاقتصادية، فإن الجدول (6) يوضح أن لها متوسط حسابي عام بقيمة 3.7526 مما يعني أنها أيضاً تسبب بشكلٍ كبيرٍ إلى حدٍ ما في ظهور وانتشار الفساد المالي والإداري في ليبيا. ومن المثير للاهتمام هنا هو أن المتوسط الحسابي لأسباب عوامل البيئة الاقتصادية تعتبر عاليةً نسبياً (بين 3.3243 و4.2083)، كما هو الحال في عوامل البيئة السياسية التي كان لها سببان يقعان من ضمن 17 سبب الأولى من بين كل الأسباب لجميع العوامل.

جدول (6) المتوسط الحسابي وترتيب أسباب عوامل البيئة الاقتصادية

4. عوامل البيئة الاقتصادية	الترتيب ضمن المجموعة	المتوسط الحسابي	الترتيب ضمن الكل
السياسات الاقتصادية والنقدية المرتجلة للدولة	5	3.8493	25
مرور الدولة بالعديد من الأزمات الاقتصادية	8	3.3243	36
ارتفاع معدلات البطالة في المجتمع	7	3.3514	35
انخفاض مستوى الأجور وتدهور قيمة العملة	2	4.0400	16

4. عوامل البيئة الاقتصادية	الترتيب ضمن المجموعة	المتوسط الحسابي	الترتيب ضمن الكل
محدودية فرص الاستثمار للأفراد في السوق المحلي	6	3.3836	34
عدم فاعلية نظم الرقابة الاقتصادية والمالية بالدولة	1	4.2083	11
تخصيص أموال طائلة للإدارات الحكومية لتنفيذ المشروعات	4	3.8919	23
عدم العدالة في توزيع الثروات والموارد الاقتصادية على السكان	3	4.0270	17
المتوسط الحسابي للمجموعة		**3.7526**	

كما أن الجدول (7) يبين أن عوامل البيئة الاجتماعية لها متوسط حسابي (3.5259) مساوٍ تقريباً لمتوسط العوامل الشخصية، وهذا قد يرجع إلى أن الشخص يتأثر بشكل كبير بالبيئة المحيطة به. وعلى الرغم من أن هناك سببين من أسباب عوامل البيئة الاجتماعية يقعان ضمن 17 سبب الأولى؛ إلا أن "النمو المتزايد في عدد السكان"، والذي من الممكن أن يؤثر سلباً على دخل الفرد، لم يكن لها دور كبير في انتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري وأنها أتت في المرتبة الأخيرة من بين جميع الأسباب للعوامل مجتمعة بمتوسط حسابي 2.5467.

جدول (7) المتوسط الحسابي وترتيب أسباب عوامل البيئة الاجتماعية

5. عوامل البيئة الاجتماعية	الترتيب ضمن المجموعة	المتوسط الحسابي	الترتيب ضمن الكل
شيوع ثقافة الفساد المالي والإداري في المجتمع	2	4.3243	6
فقدان الحراك الاجتماعي وجمود التفكير ورفض التغيير	4	3.5867	29
النمو المتزايد في عدد السكان	8	2.5467	43
قلة الموارد الاقتصادية واستنزافها	7	3.1096	40
عدم غرس قيم وأخلاق الدين الإسلامي في نفوس المواطنين منذ الطفولة	1	4.3333	5
خوف الفرد من المستقبل المجهول والاحتياط له	6	3.1351	39
شيوع التعصب والولاء الأسري والقبلي	3	3.6111	27

5. عوامل البيئة الاجتماعية	الترتيب ضمن المجموعة	المتوسط الحسابي	الترتيب ضمن الكل
تقديس العادات والتقاليد والتشديد على توريث المناصب	5	3.5753	30
المتوسط الحسابي للمجموعة		**3.5259**	

أما فيما يخص عوامل البيئة القانونية والتشريعية، يوضح الجدول (8) أن دور هذه العوامل في انتشار الفساد الإداري والمالي كبير جداً بمتوسط حسابي عام 4.3630 وهو أعلى متوسط من بين متوسطات كل العوامل. ويلاحظ من الجدول أيضا أن المتوسطات الحسابية لأسباب عوامل البيئة القانونية والتشريعية هي متوسطات عالية نسبياً (بين 3.9333 و4.6216) وأن معظمها يقع ضمن أهم 17 سبب. ومن الجدير بالاهتمام هنا أن "عدم الجدية والحزم في تطبيق القانون بخصوص المفسدين.." مسبب كبير جداً في انتشار الفساد وهو ما توصلت إليه نتائج دراسة عبود (2010)، وأيدته دراسات نظرية أُخرى (الشيخلي، 2003؛ الهندي، 2003؛ بن تركي، شرفي 2012؛ خلف 2011).وهذه النتيجة من الممكن تفسيرها على أن غياب أو ضعف دور كل من المشرَع وأجهزته التنفيذية يؤدي بشكلٍ كبيرٍ جداً إلى ظهور الفساد المالي والإداري في ليبيا وانتشاره.

جدول (8) المتوسط الحسابي وترتيب أسباب عوامل البيئة القانونية والتشريعية

6. عوامل البيئة القانونية والتشريعية	الترتيب ضمن المجموعة	المتوسط الحسابي	الترتيب ضمن الكل
عدم الجدية والحزم في تطبيق القانون بخصوص المفسدين والمجاملة لصالح أصحاب النفوذ على حساب الضعفاء	1	4.6216	1
عدم نزاهة الهيئات التشريعية والقانونية والرقابية	2	4.5000	2
عدم فصل السلطات التشريعية والتنفيذية	6	4.2667	9
عدم استقلالية الأجهزة القضائية والرقابية	4	4.4795	4
التغيير المستمر في القوانين وصدور القوانين التعسفية	5	4.2877	8
ضعف الجهاز القضائي في الدولة	3	4.4933	3
غموض أو تضارب بعض القوانين واللوائح المنظمة للعمل	7	3.9333	22
المتوسط الحسابي للمجموعة		**4.3630**	

مما سبق يمكن ترتيب العوامل حسب درجة تسببها في انتشار الفساد المالي والإداري وذلك كما هو موضح بالجدول (9)، حيث جاءت عوامل البيئة القانونية والتشريعية على رأس العوامل، ثم يليها عوامل البيئة السياسية، وكانت عوامل البيئة الاجتماعية آخر العوامل ترتيباً. ولعل مجيء العوامل القانونية والتشريعية والعوامل السياسية على قمة هذه العوامل يمكن تفسيره بأن المسؤول الرئيس للحد من ومكافحة الفساد يأتي على عاتق المشرع أولاً وأجهزته التنفيذية ثانياً والمتمثلة في الكتلة السياسية التي تدير دفة البلاد.

جدول (9) المتوسط الحسابي وترتيب العوامل

العوامل	المتوسط الحسابي	الترتيب
العوامل الشخصية	3.5833	5
العوامل التنظيمية والمؤسساتية	3.8368	3
عوامل البيئة السياسية	3.8913	2
عوامل البيئة الاقتصادية	3.7526	4
عوامل البيئة الاجتماعية	3.5259	6
عوامل البيئة القانونية والتشريعية	4.3630	1

ومن ناحية أخرى وكملخص لما سبق عرضه وتقديمه يمكن تحديد وحصر أهم 17 سبب من أسباب كل العوامل (متوسط كل منها أكبر من 4.00)، والتي يعتقد المشاركين في الدراسة أن عدم أخذها في الحساب يسبب بدرجةٍ كبيرةٍ جداً إلى ظهور وتفشي ظاهرة الفساد في المجتمع الليبي. يلاحظ من الجدول (10) أنه حدث تكرار في الترتيب في كلٍ من المرتبة الأولى والخامسة، وأن النصيب الأوفر منها كان لعوامل البيئة القانونية والتشريعية. حيث شمل هذا التصنيف جميع أسباب عوامل البيئة القانونية والتشريعية فيما عدا "غموض أو تضارب بعض القوانين واللوائح المنظمة للعمل" بمتوسط حسابي 4.00 تقريباً، ثم يليها أسباب العوامل التنظيمية والمؤسساتية. ومن الملاحظ أيضاً أن أسباب العوامل الاقتصادية أتت في مراتب

متأخرة من التصنيف، كما أن كل العوامل قد كان منها سببين أو أكثر من ضمن أهـــم أسباب الفساد باستثناء العوامل الشخصية حيث جاء منها سبب واحد فقط وهو "انعـــدام الوطنية وضعف الوازع الديني لدى الموظف" حيث جاء في المرتبة الأولى.

ونتيجة لما سبق يمكن جداً القول إن معظم المسببات التي تساعد على انتشار الفساد تأتي من البيئة المحيطة بالفرد وليس من دوافع شخصية فقط، وكذلك غيـــاب أو ضعف دور الجهات المخولة بإصدار القوانين والتشريعات التي تحد من هذه الظاهرة السلبية وعدم تطبيقها على من يثبت في حقوقهم مخالفات مالية وإدارية ينـــتج عنهـــا ارتكاب الفساد.

جدول (10) المتوسط الحسابي وترتيب أهم 17 سبب

الأسباب	المتوسط الحسابي	الترتيب ضمن الكل	العوامل
انعدام الوطنية وضعف الوازع الديني لدى الموظف	4.6216	1	الشخصية
عدم الجدية والحزم في تطبيق القانون بخصوص المفسدين والمجاملة لصالح أصحاب النفوذ على حساب الضعفاء	4.6216	1	القانونية والتشريعية
عدم نزاهة الهيئات التشريعية والقانونية والرقابية	4.5000	2	القانونية والتشريعية
ضعف الجهاز القضائي في الدولة	4.4933	3	القانونية والتشريعية
عدم استقلالية الأجهزة القضائية والرقابية	4.4795	4	القانونية والتشريعية
ضعف نظام الرقابة الداخلية بالمنظمة يجعل من الممارسات الفاسدة روتينا ساريا يمر دون مساءلة وعقاب	4.3333	5	التنظيمية والمؤسساتية
عدم غرس قيم وأخلاق الدين الإسلامي في نفوس المواطنين منذ الطفولة	4.3333	5	الاجتماعية
شيوع ثقافة الفساد المالي والإداري في المجتمع	4.3243	6	الاجتماعية
هيمنة الساسة غير الوطنيين على مختلف القطاعات في الدولة	4.3067	7	السياسية
التغيير المستمر في القوانين وصدور القوانين التعسفية	4.2877	8	القانونية والتشريعية

الأسباب	المتوسط الحسابي	الترتيب ضمن الكل	العوامل
عدم فصل السلطات التشريعية والتنفيذية	4.2667	9	القانونية والتشريعية
وجود علاقات مع المسئولين في الإدارات العليا يؤدي إلى ممارسات مالية وإدارية فاسدة ناتجة عن استغلال نفوذهم	4.2297	10	التنظيمية والمؤسساتية
عدم فاعلية نظم الرقابة الاقتصادية والمالية بالدولة	4.2083	11	الاقتصادية
غياب الأسس والمعايير التي على ضوئها يتم اختيار الموظفين الأكفاء للوظائف الشاغرة	4.1622	12	التنظيمية والمؤسساتية
عدم الاستقرار السياسي وتغيير الحكومات بشكل دوري	4.1333	13	السياسية
عدم وضوح إجراءات العمل وأهداف المنظمة وتدني مستوى الشفافية	4.0685	14	التنظيمية والمؤسساتية
الروتين والبيروقراطية وتعقيد الإجراءات عند تقديم الخدمات للعامة تجعلهم يبحثون عن وسائل غير قانونية (مثل الرشوة) لإنهاء معاملاتهم	4.0676	15	التنظيمية والمؤسساتية
انخفاض مستوى الأجور وتدهور قيمة العملة	4.0400	16	الاقتصادية
عدم العدالة في توزيع الثروات والموارد الاقتصادية على السكان	4.0270	17	الاقتصادية

النتائج والتوصيات:

توصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

1- كل العوامل التي تمت دراستها تسبب، بشكل كبير، في ظهور وانتشار الفساد المالي والإداري.

2- عوامل البيئة القانونية والتشريعية وعوامل البيئة السياسية من أهم مسببات الفساد المالي والإداري.

3- غياب الوازع الديني وانعدام الوطنية لدى الموظفين إضافة إلى عدم جدية وحزم الأجهزة الرقابية والقضائية في تطبيق القانون على المفسدين يساهم بشكلٍ كبيرٍ جداً في ظهور الفساد المالي والإداري وانتشاره.

4- عدم نزاهة واستقلالية الجهات التشريعية والرقابية على مستوى الدولة وكذلك ضـــعف الأنظمة الرقابية على مستوى المؤسسات من أهم مسببات الفساد المالي والإداري.

5- ضعف الحكومة وعدم وضوح استراتيجياتها وخططهـــا يـــوفر البيئـــة الملائمـــة للممارسات المالية والإدارية المشبوهة.

ومن خلال النتائج السابقة توصي الدراسة بالتالي:

1- ضرورة وضع التشريعات التي من شأنها أن تُلزم الحكومة ومؤسساتها بالتمـــسك بمبادئ الشفافية والمساءلة في أداء وظائفها.

2- العمل على تفعيل دور المسجد والمدرسة والبيت في زرع وغرس قـــيم ومبـــادئ وتعاليم الدين الإسلامي الحنيف وحب الوطن.

3- العمل على توعية أفراد المجتمع بمخـــاطر وتـــداعيات انتـــشار الفـــساد المـــالي والإداري من خلال تنظيم المحاضرات وورش العمل برعاية جهات حكومية مُختصة أو مؤسسات المجتمع المدني.

4- العمل على تقييم مدى نزاهة وحيادية الأجهزة القضائية والرقابية بالدولة من قبـــل السلطة التشريعية ذات الاختصاص والاستغناء عن خدمات كل من كان تقييمه سلبياً.

5- العمل على تفعيل إجراء تعبئة إقرار الذمة المالية عند شغل الوظـــائف الحـــساسة مالياً وإدارياً، وتطبيق القانون على كل من يثبُت في حقه ارتكاب جرم الفساد.

6- العمل على تقييم أداء الحكومة فـــي إطـــار خططهـــا وبرامجهـــا بـــشكل دوري ومساءلتها ومحاسبتها في حدود الصلاحيات والدعم الممنوحين.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

1- الشيخلي، عبدالقادر عبدالحفيظ (2003) التدابير القانونية لمكافحة الفساد، المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 6-8 أكتوبر.

2- الهواري، بن لحسن (2012) أثر آليات العولمة على الفساد الاداري والمالي في الدول العربية (تحليل نظري وكمي)، مؤتمر حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 06-07 مايو.

3- بن تركي، عزالدين؛ شرقي، منصف (2012) الفساد الاداري: أسبابه، آثاره وطرق مكافحته اشارة لتجارب بعض الدول، مؤتمر حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 06-07 مايو.

4- خلف، فاطمة ابراهيم (2011) السياسة المالية والفساد الاداري والمالي دراسة تطبيقية في مصر للمدة 1980-2008، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 4 العدد 7.

5- دله، سام سليمان؛ الهندي، ابراهيم علي (2003) الفساد وأثره على الجهاز الحكومي، المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 6-8 أكتوبر.

6- زين الدين، بروش؛ جابر، دهيمي (2012) دور آلية الحوكمة في الحد من الفساد المالي والإداري، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خيضر، بسكرة- الجزائر، 6، 7 مايو.

7- شريف، عمر (2012) التدقيق وتحديات الفساد المالي فـــي المؤســـسة، مـــؤتمر حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، كليـــة العلـــوم الاقتـــصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 06-07 مايو.

8- عبداللطيف، أسار فخري (2006) أثر أخلاقيات الوظيفية في تقليل فرص الفـــساد الاداري في الوظائف الحكومية، مجلة علوم انسانية، السنة الرابعة، العدد 29.

9- عبود، علي سكر (2010) تحليل صور وأسباب الفساد المالي والاداري دراســـة استطلاعية لعينة مختارة في محافظة الديوانيـــة، مجلـــة القادســـية للعلـــوم الاداريـــة والاقتصادية، المجلد 12 العدد 1.

10- كلاب، سعيد يوسف؛ عثمان، فيصل عبدالعزيز؛ أبوقرع، سامر محمود (2006) دورة التقنيات الحديثة في مجال الكشف عن الغش والفساد، مؤتمر المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، الجهاز المركـــزي للمحاســـبات بجمهوريـــة مصر العربية، 7-10 مايو.

المراجع الأجنبية:

1- Domoro, Omer M. Othman, Agil, Syed Omar Syed (2012) Factors Influencing Police Corruption in Libya- A Preliminary Study, International Journal of Economics and Management Sciences, Vol. 2, No. 2.

2- Graaf, Gjalt De (2007) Causes of Corruption: Towards a Contextual Theory of Corruption, Public Administration Quarterly, Spring.

3- Hair, J. F., Celsi, M. W., Money, A. H., Samouel, P. and Page, M. J. (2011) Essentials of Business Research Methods, Armonk, N.Y. ; London, M.E. Sharpe.

4- Kamba, Ibrahim Noureddin; Sakdan, MohdFu'ad(2012) Reality Assessment of the Corruption in Libya and Search for Causes and Cures, 2nd International conference on management, Holiday villa beach resort & SPA, LANGKAWI KEDAH, MALAYSIA 11th - 12th JUNE.

5- Mashal, Ahmad M. (2011) Corruption and Resource Allocation Distortion for "ESCWA" Countries, International Journal of Economics and Management Sciences, Vol. 1, No. 4.

6- Mauro, Paolo, (1998) Corruption: Causes, Consequences, and Agenda for Further Research, Finance & Development, World Bank publication.

7- Muint, U (2000) Corruption: Causes, Consequences and Curs, Asia-Pacific Development Journal, Vol. 7, No. 2.

8- Ng, David (2006) The Impact of Corruption on Financial Markets, ManagerialFinance, Vol. 32 No. 10.

9- Salifu, Adam (2008), Can Corruption and Economic Crime be Controlled in Developing Economies -and if so, is the Cost Worth It?,Journal of Money Laundering Control.

10- Saunders, M., Lewis, P. and Thornhill, A. (2009) Research Methods for Business

11- Students, Harlow, Financial Times Prentice Hall.

12- Tanzi, Vito (1998) Corruption around the World Causes, Consequences, Scope, and Cures, International Monetary Fund, Staff Paper, Vol. 45, N. 4.

13- Transparency International (2012) Corruption Perceptions Index [Online] Available from:

http://www.transparency.org/cpi2012/results [Accessed 25 October 2013].

14- Transparency International (2013) Corruption Perceptions Index [Online] Available from:

http://www.transparency.org/cpi2013/results [Accessed 08 December 2013].

15- Treisman, Daniel (2007) What Have We Learned About the Causes of Corruption from Ten Years of Cross-National Empirical Research?,Annu. Rev. Sci. 10.